

مكافحة الفساد بالتعميم!

| طرطوس - الوطن

قد لا تغيب بعض الملاحظات التي نكتب عنها ونتداولها عن بال الجهات المعنية وربما أهم هذه الملاحظات ما يتعلق بتنفيذ المشاريع واستلامها كغياب دفاتر دليل الورشات في معظم هذه المشاريع وبالتالي غياب توقيع الجهة المنفذة والمشرقة يومياً وكذلك تعديل الدراسات والمخططات أثناء التنفيذ دون الرجوع للجهة الدارسة وأخذ موافقة أمر الصرف كما جرت العادة على تشكيل لجان استلام مؤقتة أو نهائية ممن لا يمتلكون الخبرة، الأمر الذي أوجد الكثير من المشكلات بين الإدارات والجهات المنفذة والكثير من شبهات الفساد المحتملة.

في هذا الإطار يأتي تعميم محافظ طرطوس صفوان أبو سعدي لكل الوحدات الإدارية والمؤسسات والشركات والدوائر المحلية الصادر نهاية الشهر الفائت على غاية من الأهمية لردم هذه الفجوات وسد النوازل ومنعاً من الفساد. ويطلب التعميم من كل هذه الجهات العامة ضرورة مسك دفتر دليل الورشة واعتباره وثيقة أساسية في المشروع وأن يكون دفتر المساحة مترافقاً مع تنفيذ الأعمال وعدم تعديل أي دراسة من دون العودة للجهة الدارسة وأخذ موافقة أمر الصرف والعمل على تشكيل لجان الاستلام المؤقت برئاسة مدير المكتب الفني أو رئيس القسم المختص أو رئيس الشعبة بالإضافة لممثل عن الجهة الدارسة وممثل عن الجهة صاحبة المشروع وممثل عن الوحدة الإدارية التي يقع المشروع ضمنها وكل ذلك حرصاً على حسن التنفيذ والمتابعة والإشراف على هذه الأعمال وتصويبها.

أخيراً ربما لا يحل هذا التعميم مشكلة الفساد في المحافظة ولكنه خطوة متقدمة لتجفيف منابعه في مرحلة ما بعد الدراسات والتنفيذ أما في مرحلة الدراسات فالفساد يحتاج منا الكثير من الجهد فنجيبنا يدرك أنه يولد في هذه المرحلة كثير من الدراسات تبني على مقاس متعهد بعينه أو مستمر بذاته!



طلاب سوريون يعودون من الصين مؤقتاً بسبب كورونا.. والتعليم العالي تضمن حقوقهم الفاهوم لـ«الوطن»: تدابير وقائية متخذة والتحليل ترسل لمخبر مرجعي في الهند

الحمويون طلقوا أكثر مما تزوجوا العام الفائت! مصدر قضائي: بسبب الظروف الاقتصادية ووسائل التواصل

| حماة - محمد أحمد خبازي

بيّن مدير الشؤون المدنية بحماة فراس صيوم لـ«الوطن» أن عدد واقعات الزواج التي سجلت بدوائر الشؤون المدنية خلال العام الماضي بلغ ١٧٩٢٥ واقعة، وبلغت عدد واقعات الطلاق ٢٦٦٩٠ واقعة، ما يعني أن الحمويين طلقوا أكثر مما تزوجوا العام الماضي، على عكس العام ٢٠١٨ الذي أقبوا فيه على الزواج أكثر من الطلاق، حيث كان عدد واقعات الطلاق ٢٥٢٦ بينما واقعات الزواج ١٥٠٦٤ واقعة.

وعزا مصدر في دائرة القضاء الشرعي بحماة لـ«الوطن» ازدياد حالات الطلاق وخصوصاً بين الأزواج الشباب إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الزوجان وعدم قدرة الزوج على تلبية متطلبات الأسرة كما يجب.

إضافة إلى دور تطبيقات الواتس والفيسبوك والتغرام التي ساهمت بإقامة علاقات خارج إطار الحياة الزوجية، واكتشاف كل طرف علاقة غير شرعية أقامها شريكه مع أطراف أخرى ومن الجنسين.

وعن الخدمات الأخرى التي قدمتها مديرية الشؤون المدنية بحماة أوضح صيوم أن عددها بلغ خلال العام الماضي ٢٠٣١٦ خدمة منها تسجيل ٣٦٤٩١ ولادات حديثة و١٦٣٤٢ مكتومين و٥٨٧٧ واقعة وفاة و١٨٥٧١ نقل سكن وإصدار ٢٠٥٢٧ بطاقة أسرية و٦١٦٦١ بطاقة شخصية.

وأما خلال شهر كانون الثاني الماضي فبيّن صيوم أنه تم تسجيل ٢٣٢٧ واقعة ولادة حديثة و١٠٦ واقعة مكتومين و٥٦٣ واقعة وفاة و١١٩ واقعة طلاق و١١٩ واقعة طلاق و٧٩٣ واقعة نقل سكن وإصدار ١٤٢ بطاقة أسرية.

وعن إصدار البطاقات الشخصية لفت صيوم إلى أنه يجب على كل من بلغ وقيل أن يتم سن ١٥ سنة أن تراجع أمانات السجل المدني للحصول على البطاقة الشخصية حتى لا يتم تعريضهم مالياً بـ٥ آلاف ليرة.

وأكد صيوم أن الدوائر الفرعية بالمناطق التابعة للمديرية بحماة تقدم كل الخدمات للمواطنين بأسرع وقت ممكن فهي مرتبطة إلكترونياً مع بعضها بشبكة حاسوبية.

| فادي بك الشريف

كشفت معاون وزير التعليم العالي والبحث العلمي سحر الفاهوم في تصريح خاص لـ«الوطن» عن تنسيق عال المستوى مع الجهات المعنية وخاصة الصحة تحضيراً لاستقبال عدد من الطلاب السوريين المقرر عودتهم القطر، لتوقف دراستهم في الصين نتيجة الظروف السائدة حالياً بعد انتشار داء «كورونا»، والمخاطر التي شكلها للصينيين والمقيمين داخل الصين والدارسين في جامعاتها.

وأكدت معاون وزير التعليم العالي أنه من المتوقع أن يصل الطلاب السوريين ممن قرروا العودة إلى البلاد خلال ساعات، مشيرة إلى التعاون مع وزارة الصحة السورية لاتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية اللازمة، وسط جهود كبيرة من منظمة الصحة، لاستقبالهم من الحدود ضمن بإصات ليصار إلى إرسالهم إلى منطقة حجر صحي بغية إجراء الفحوصات والتحليل الصحية اللازمة لهم بشكل كامل.

وقالت الفاهوم: في حال لحظ أي حالة يشتبه بإصابتها ببدء «كورونا» تتخذ التدابير الصحية اللازمة ويتم إرسال التحليل إلى مخبر مرجعي في الهند، وذلك للتأكد من الإصابة، مشيرة إلى



تأجيل تنفيذ المنح الصينية للطلاب السوريين

مكثف لوزارة الصحة مع منظمة الصحة العالمية والمنافذ الحدودية للوقوف عند الإجراءات والتحضيرات المتخذة والتعليمات الواجب اتباعها للتعامل مع «كورونا».

وبينت الفاهوم أن وزارة التعليم العالي ومتابعة الموضوع بغية ضمان سلامة الجميع وعدم احتكاك الداخلين القطر بشكل مباشر، كما أضافت إن عدد الطلاب السوريين مع أهاليهم في ووهان الصينية يصل إلى ١٣٨ مواطناً سورياً.

ونوهت معاون الوزير بحضور اجتماع

من الطلاب المتقدمين، لكن نتيجة الأحداث تم الترتيب في إيفاد الطلاب لحين تحسن الأوضاع في الصين، علماً أنه تم إرسال قائمة بالمنح إلى الجامعات السورية.

وأوضحت معاون الوزير أن الوزارة تقدم جميع التسهيلات اللازمة للطلاب، مؤكدة اعتبار فترة الانتقاع حالياً عن الدراسة بأنها ليست من دوام الطلاب لحين معاودة الدراسة في الجامعات الصينية، مبيّنة أنه تمت مخاطبة الجامعات الصينية حول قرار إيقاف الدوام للطلاب السوريين، مع التكفل بثمان تذكرة السفر لحين عودتهم للدراسة بعد تحسن الظروف والأوضاع. وبيّنت الفاهوم أن عدد المنح الصينية للطلاب السوريين يصل إلى ٤٠ منحة سنوياً في الجامعات الصينية وذلك بموجب التبادل الثقافي، ذاكرة بالقول: لم تبلغ حتى أسس بوصول الطلاب السوريين لداخل البلاد.

وقالت: مستعدون لاستقبال أي طالب يرغب بالعودة إلى القطر وحقه مصون من المنحة المخصصة له، مضافة: إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقدم جميع الدعم اللازم والممكن لضمان صحة الطلاب السوريين واستكمال دراستهم في جمهورية الصين، إضافة إلى ضمان حقوق جميع الطلاب السوريين في جامعات الدول صاحبة المنح.

٤٦,٥ ألف ليرة سعر طن الإسمنت واقتراح بحصر مبيع إسمنت القطاع العام بعمران

| حمص - نبيل إبراهيم

والقطاع العام والمتعهدين والحرفيين بأيسر الطرق ومن دون أي صعوبات وبالسرعة القصوى وبأسعار رسمية مناسبة.

وبين ميلاد أن إجمالي مبيعات فرع المؤسسة من مختلف مواد البناء «الإسمنت- الحديد- خشب- مواد صحية وكهربائية وغيرها، بلغت ما يزيد على ٤,٥ مليارات ليرة سورية خلال العام الماضي محققاً أرباحاً صافية وصلت إلى نحو ٢٤٠ مليون ليرة سورية بعد حذف كامل النفقات، مبيّناً أن قيمة مبيعات الفرع من الإسمنت الأسود وحده وصلت إلى نحو ٤,٤٦٥ مليارات ليرة سورية ناتجة عن بيع ١٠٣,٥ آلاف طن، فيما بلغت القيمة الإجمالية لمبيعات الفرع من البيع التجاري من مواد «بوراري مزيج ومواد كهربائية وغيرها» ما يزيد على ٧ ملايين ليرة سورية، وأن القيمة الإجمالية للبيع بالأمانة من مواد البناء المختلفة أكثر من ٢٧ مليون ليرة سورية، والقيمة الإجمالية للبيع بالبراءة المباشر تجاوزت المليون ليرة سورية.

ولفت إلى أنه تم مؤخراً الانتهاء من إعداد الدراسات والكشوف المالية اللازمة لإعادة تأهيل كل من مراكز «الرسنت وتكبسية وكفرلاها، الواقعة بريف حمص الشمالي بقيمة ١٤,٦ مليون ليرة سورية، لتتم مباشرة بأعمال التأهيل فور رصد الاعتمادات المالية اللازمة من القطر الإسعافية على بند إعادة الإعمار. مشيراً إلى أن المراكز التابعة للفرع الواقعة في كل من مناطق السخنة وتدمر والفرينين في ريفي حمص الشرقي والجنوبي الشرقي ما زالت خارجة عن الخدمة ومتوقفة حالياً عن العمل، مع العلم أن المؤسسة تقوم بتغذية تلك المناطق وتخديمها وتلبية حاجتها من مادة الإسمنت عبر البيع المباشر من خلال سيارات المؤسسة الجواله.

كشف مدير فرع حمص للمؤسسة العامة للعمران يعرب ميلاد لـ«الوطن» عن رفع مبيع طن الإسمنت الأسود بمقدار ٥٠٠ ليرة سورية ليصبح سعر الطن الواحد منه ٤٦,٥ ألف ليرة، معياداً ذلك لارتفاع النفقات بشكل عام وأجور النقل بشكل خاص، منوهاً بأن سعر مبيع كيس الإسمنت أصبح ٢٣٢٥ ليرة.

وأوضح ميلاد أن فرع المؤسسة يقوم حالياً باسترجار كمية تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ طن يوميا من مادة الإسمنت وذلك من معامل الإسمنت في كل من الرسنت وحماة وطرطوس، مبيّناً أن الكميات المسترجعة منه في العام الماضي بلغت ١٠٤ آلاف طن.

وأكد ميلاد توافر مادة الإسمنت في جميع مراكز فرع المؤسسة بالمدينة والريف وإمكان جميع المواطنين الحصول على المادة بالكمية التي يرغبون فيها بأيسر الطرق من دون أي صعوبات على امتداد المحافظة منعا للسمرة والاحتكار، منوهاً بأن لدى الفرع مخزوناً احتياطياً يتجاوز كمية ٢٢٠٠ طن.

وأشار ميلاد إلى أن مادة الإسمنت لم تعد محصورة بالمؤسسة وأصبح حالياً بإمكان أي تاجر أو مواطن استرجار وشراء المادة من المعمل مباشرة، إضافة إلى وجود عقد استرجار حصري لإحدى شركات القطاع الخاص مع معمل الإسمنت في محافظة حماة وهذا ما يؤثر في مبيعات الشركة من جهة وارتفاع الأسعار من جهة أخرى، شديداً ضرورة حصر مبيع مادة الإسمنت في جميع معامل القطاع العام بمؤسسة العمران بهدف تحقيق ريعية اقتصادية أكبر ومنع احتكار القطاع الخاص والعمل على تلبية احتياجات المواطنين وجميع القطاعات التي تتعامل معها المؤسسة من القطاع العسكري

طلب كبير على حليب القنيطرة لمعامل القطاع العام ديبات: حريصون على حماية الفلاح من استغلال تجار وجامعي الحليب

| القنيطرة - خالد خالد



ورأى رئيس الرابطة الفلاحية عبد الحكيم الجناطي أن تعاقب معامل القطاع العام مع احد الموردين ليكون وسيطاً بين المؤسسة والمربين سيؤدي إلى حرمان المربي من النسبة التي سيحصل عليها المورد وتؤدي إلى ارتفاع سعر الحليب.

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على تشكيل لجنة مكونة من عضوي المكتب التنفيذي لقطاع التجارة والزراعة ومديري التجارة الداخلية والصناعة لتحديد سعر مادة الحليب وحيث تكون واقعية ومناسبة بين المربي ومعامل القطاع العام، علماً أن تعاقب المؤسسة مع مورد لتوريد الحليب إلى القطاع العام فقط لفترة محدودة أيضاً يتم تجهيز مركز تجميع الحليب في نبع الصخر.

في حين أن سعره بقرع الأعلاف ٤٥ ليرة، مطالباً بإيجاد سعر عادل يلائم المربي ومعامل الألبان التابعة للقطاع العام مع ضرورة وضع آلية لاستلام مادة الحليب من المربين.

ولفت مدير التجارة الداخلية علي زيتون إلى تذبذب أسعار الحليب حيث لوحظ أن سعره يتبدل كل أسبوع حيث ارتفع من ٢٦٠ إلى ٢٧٥ خلال أسبوع بمرکز المحافظة في حين أن سعره بالقطاع الجنوبي نحو ٣٠٠ ليرة لأنها المنطقة اقرب إلى محافظة درعا وذلك بسبب ارتفاع الأعلاف، منوهاً بان العرض أقل من الطلب حيث فقدت مادة اللبن من أسواق المحافظة منذ يومين، متوقفاً انخفاض أسعار الحليب ومشتقاته بعد الشهر الثالث لكثرة المراعي وقلة استخدام الأعلاف.

جاهز إنشائياً ولغاية شباط الحالي سيكون جاهزاً قنيا وخلال هذه الفترة سيتم نقل مادة الحليب بواسطة البات خاصة مبردة تابعة للمؤسسة.

وحول معمل الألبان الذي سيتم تنفيذه في المنطقة الصناعية بالحلس ذكرت حله أن الكشوف الفنية الأولية لإحداث المعمل بلغت نحو ٤٠٠ مليون ولكن لم يتقدم احد من العارضين وتم التواصل مع إحدى شركات القطاع العام والتي طلبت ٤ مليارات لتنفيذ المشروع نتيجة تذبذب الأسعار.

وأوضحت حله أن مبرة القنيطرة تعاقبت مع القطاع الخاص لاسترجار مادة الحليب بسعر ٢٤١ ليرة ولكن المؤسسة تقبل بتحديد سعر اللبنة التي سيتم جمعها من القنيطرة، مشيرة إلى أن مركز تجميع الحليب في قرية نبع الصخر

طالب محافظ القنيطرة همام ديبات بضرورة تأمين مادة الحليب لمعامل القطاع العام التابعة لوزارة الصناعة، لان الأولوية لهذا القطاع شريطة أن يتناسب السعر مع تكاليف الإنتاج، مؤكداً الحرص على الفلاح وعلى مصلحته من استغلال التجار وجامعي الحليب ودعمه بإيجاد سعر يغطي تكاليف الإنتاج.

وأشار ديبات خلال اجتماعه بالمعنيين في المؤسسة العامة للصناعات الغذائية إلى أن عملية تزويد معامل القطاع العام بمادة الحليب واجبة وضرورية إلا أنه لا يمكن إلزام الفلاح بتسليم الحليب دون رفع سعر المادة لكون جامعي الحليب يدفعون سعراً مقبولاً للمربي، مبيّناً أن الحليب الذي سيتم جمعه لمعامل القطاع العام من الفلاحين هو الفائض عن حاجة المحافظة وكميات الحليب المستخدمة في الورشات والمعامل الخاصة بالصغيرة على أرض المحافظة لن يتم المساس بها كون الغاية خلق فرص عمل بالمحافظة.

وبيّنت المدير العام للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية ريم حله أن المؤسسة لديها عقود مع جهات عامة، منوهاً بوجود صعوبة حالياً بتأمين مادة الحليب، مطالبة المحافظة بدعم القطاع العام (معامل الألبان بدمشق) وعدم ذهاب الحليب الفائض إلى القطاع الخاص وبالسعر المناسب وعدم خلق فجوة بالمحافظة بين العرض والطلب.

وأوضحت حله أن مبرة القنيطرة تعاقبت مع القطاع الخاص لاسترجار مادة الحليب بسعر ٢٤١ ليرة ولكن المؤسسة تقبل بتحديد سعر اللبنة التي سيتم جمعها من القنيطرة، مشيرة إلى أن مركز تجميع الحليب في قرية نبع الصخر